

المؤتمر العالمي السادس للدولية للتعليم

ورقة السياسات حول التعليم

بناء المستقبل من خلال التعليم النوعي

ديباجة

- الدولية للتعليم - يشار إليها لاحقاً باسم "الاتحاد" - هو صوت قطاع التعليم حول العالم، حيث يمثل هذا الاتحاد المعلمين والعاملين في التعليم في جميع مستويات التعليم - بدءاً من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ووصولاً إلى التعليم العالي. وبصفته أكبر الاتحادات النقابية (القطاعية) العالمية (GUF) ولكونه الاتحاد الوحيد الذي يمثل العاملين في التعليم تقريباً في كل زاوية من زوايا العالم، فإن الدولية للتربية يوحد جميع المعلمين¹ وغيرهم من العاملين في التعليم ويعتبر عن آرائهم الجماعية حول سياسات التعليم والمهنة وشروط وظروف التوظيف والأمور الأخرى ذات الصلة.
- يسترشد الاتحاد بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وهو اتحاد مستقل عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية. ويتمتع الاتحاد بحكم ذاتي ولا يخضع لأي نفوذ أو سيطرة من قبل أي حزب سياسي أو مجموعة عقائدية/أيديولوجية أو دينية. ويعزز الاتحاد ويحمي حقوق جميع المعلمين والعاملين في التعليم ويناصر التعليم النوعي للجميع.
- ويُعتبر الاتحاد نصيراً قوياً للحقوق النقابية ويساعد في تطوير منظمات تمثيلية مستقلة وديمقراطية للمعلمين والكادر الأكاديمي والباحثين في التعليم العالي وغيرهم من العاملين في قطاع التعليم. ويعزز الاتحاد التضامن والتعاون المشترك. كما يكافح الاتحاد التمييز السلبي في سياسات التعليم وفي المجتمع بأسره ويعزز العلاقات الطيبة بين العاملين في قطاع التعليم في جميع الدول.
- لقد قرر الاتحاد، بعد مرور 18 عاماً شهدت صنع السياسات في مؤتمراته العامة واجتماعاته على المستويات الدولية والإقليمية، أن يصوغ سياسة شاملة حول التعليم، حيث ستعبر هذه السياسة عن الجوهر الذي جعل الاتحاد يصل إلى ما هو عليه في يومنا هذا وستعكس الأهداف التي تؤسس لتعليم يتفق مع تقاليد وأعراف الدولية للتعليم.
- وتدحض هذه السياسة صراحة النظرة الضيقة والأداتية للتعليم على أنه مجرد تعليم الطلبة² ليصبحوا موظفين مهرة. وفي المقابل فإنها تحتاج لصالح النظرة إلى التعليم على أنه يخدم كلاً من قيم المجتمع على المستويين المحلي والعالمي بالإضافة إلى الاحتياجات الثقافية والديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتقرّ هذه السياسة بأن التعليم هو حق من حقوق الإنسان وهو صالح عام بحد ذاته يمكن الناس في جميع مراحل حياتهم من تحقيق أقصى إمكاناتهم وفهم أنفسهم ودورهم وعلاقتهم على نحو أفضل. ويُعتبر التعليم كذلك وسيلة أساسية لنقل المعرفة والخبرة وتحليلها وتطبيقها ويلعب دوراً محورياً في خلق معارف جديدة من خلال البحث والإبداع. ويضطلع التعليم بدور أوسع بكثير من الدور الآلي والأداتي الذي يقرّ به كثيرون من أنصار قوى السوق ونماذج "العميل والمزود".
- ويرتكز بيان السياسة هذا على مفاهيم تُعتبر أساسية بالنسبة لفلسفة الاتحاد والتي تمثل القيم الأساسية ومتطلبات الحركة النقابية للتعليم والتي تتضمن بدورها التعليم النوعي كأحد حقوق الإنسان والتعليم الذي توفره السلطات العامة³ والمتاح مجاناً للجميع والتعليم الشمولي والمساواة في التعليم والمجتمع والمكانة المهنية الرفيعة للمعلمين. كما تشير هذه السياسة إلى التحديات التي تكون بمثابة دعوة للعمل والتي يجب التصدي لها بمبادرات وإستراتيجيات ملموسة.

¹ لغايات هذه الورقة سيستخدم مصطلح "المعلمون" ليشير إلى فئة عريضة من المثقفين والمعلمين والمدرّبين والكادر الأكاديمي والباحثين الذين تمثلهم النقابات الأعضاء في الدولية للتربية. ويجب أن يُفهم مصطلح "التعليم" في هذه الورقة بأنه يتضمن البحث في سياق التعليم في مجال التعليم العالي.

² وعلى نفس المنوال، ستستخدم هذه الورقة مصطلح "الطالب" للتعبير عن فئة عريضة من المتعلمين، بما في ذلك الأطفال والبالغين بدءاً من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وحتى مرحلة التعليم العالي والتعلم مدى الحياة.

³ سيستخدم مصطلح "السلطات العامة" ليشير إلى مستوى السلطة المعني بصنع سياسات التعليم سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي.

أولاً: تعزيز التعليم كحق من حقوق التعليم والصالح العام

1. يغذي التعليم النوعي المواهب والإبداعات البشرية مما يسهم في تنمية الفرد على الصعيدين الشخصي والمهني فضلاً عن التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والبيئية للمجتمع بأسره. ويعزز التعليم النوعي السلام والديمقراطية والإبداع والتضامن والاندماج والالتزام ببيئة مستدامة وتفاهم دولي وتفاهم بين الثقافات. ويوفر للناس المعرفة والقدرات والمهارات الحاسمة اللازمة لتطوير تصور وصياغة أسئلة وحلول للمشاكل التي تحدث محلياً وعالمياً.
2. ينبغي أن تكون الحكومات المنتخبة سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الوطني بمثابة الضامن والمزود الرئيسي لنظم التعليم. وتحمل هذه السلطات العامة المسؤولية الرئيسية لضمان توفر الموارد الجيدة والتحديث والتطوير المستمرين للتعليم المجاني والمتاح للجميع. وجمع الأموال من خلال الضرائب التصاعدية، تستطيع السلطات العامة - بل ويتعين عليها - أن تستثمر نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة في التعليم بحيث تصل إلى ما لا يقل عن 6% من ناتجها المحلي الإجمالي. وينبغي أن يضمن هذا الاستثمار التنمية المتوازنة في جميع قطاعات التعليم بدءاً من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وحتى التعليم العالي والتعلم مدى الحياة. وينبغي على السلطات العامة، بالتعاون مع المعلمين، أن تشرف على قطاع التعليم وأن تنظمه وأن تهدف إلى تحسين نوعيته باستمرار، ووضع وتنفيذ إطار تشريعي يضمن خدمة عالية الجودة ومعايير مهنية ووصولاً للجميع ونظام حوكمة تمثيلي. وخلاصة القول، تُعتبر السلطات العامة مسؤولة عن تمويل جميع مؤسسات التعليم وتوفيرها وتنظيمها.
3. تقتضي القيم الاجتماعية للتعليم من السلطات العامة أن تحمي قطاع التعليم من الأجندة الليبرالية الجديدة للخصخصة والاستغلال التجاري. حيث تتضمن هذه الأجندة السلبية تسليع التعليم والملكية الفكرية وتحويلها إلى تجارة وتحويل الوظائف في قطاع التعليم إلى وظائف هشة ومؤقتة وتطبيق نماذج الإدارة الخاصة بالقطاع الخاص على المؤسسات التعليمية وخصخصة مقدمي التعليم وإقحام الدوافع الربحية أو المصالح التجارية في إدارة المؤسسات التعليمية.
4. إن ظهور "سوق" عالمية في التعليم - والتي بدأت في مجال التعليم العالي ولكننا نراها اليوم تزحف باتجاه معظم القطاعات التعليمية - تفرض عدداً من المخاطر المحتملة على رسالة التعليم والبحث العلمي للمؤسسات التعليمية. وقد وجدت خصخصة التعليم تسهيلات بسبب اتفاقات التجارة والاستثمار من قبيل *الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)* بالإضافة إلى العدد المتزايد من المعاهدات الثنائية والإقليمية. وينتج عن هذه الاتفاقات آثار تؤدي إلى مواصلة، بل وتكثيف، ضغط الاستغلال التجاري والخصخصة. ويؤمن الاتحاد بأن الخدمات المقدمة للمصلحة العامة - مثل التعليم - يجب ألا تخضع للقواعد التجارية لمعاهدات التجارة؛ أي ينبغي لقطاع التعليم ما وراء الحدود القومية أن يخضع لمبادئ تربية وليس لضرورات تجارية. ويتعين على السلطات العامة أن تضمن توفير التمويل المتواتر وتمويل رأس المال ومعايير متفق عليها وكافية للتعليم والبحث.
5. هناك حاجة إلى رابط قوي من التضامن الدولي من أجل تقديم المساعدات في الحالات التي تكون فيها الدولة غير قادرة على توفير التعليم النوعي للجميع. ويُعتبر هذا الأمر ضرورياً لتحقيق أهداف التعليم للجميع (EFA) الصادرة عن مؤتمر دكار والأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) ذات الصلة بالتعليم. وإن الدول أو المناطق ذات النظم السياسية الضعيفة والدول الهشة والدول التي يعصف بها العنف أو التي تعاني من كوارث طبيعية أو الأراضي المتنازع عليها أو الأقاليم الخاضعة لحكم غير ديمقراطي تتطلب معونة ومساعدة دوليتين لبناء أنظمة تعليمية شاملة تُعتبر ضرورية لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ويجب تطوير هذه المعونة بالتعاون الكامل مع المنظمات والهيئات المحلية المناسبة بما فيها نقابات العمال والمنظمات التي تمثل العاملين في التعليم.
6. تتضمن مسؤولية السلطات العامة تجاه التعليم أيضاً المصادقة على الاتفاقيات والأنظمة الدولية المتعلقة بالتعليم وتنفيذها ومراقبتها بشكل دوري. ومن بين هذه الاتفاقيات والأنظمة الدولية: *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948*؛ *والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966*؛ *واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عن الأمم المتحدة في عام 1979*؛ *واتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة في عام 1989*؛ *وتوصية منظمة العمل الدولية (ILO)/اليونسكو المتعلقة بأوضاع المعلمين لعام 1966*؛ *وتوصية اليونسكو المتعلقة بأوضاع العاملين بالتعليم في مجال التعليم العالي لعام 1997*.
7. كما تتسع هذه المسؤولية لتشمل احترام الحقوق المهنية للعاملين في التعليم كما تنص عليها *اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم لعام 1948*؛ *واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 98 بشأن الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية لعام 1949*؛ *واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 بشأن التمييز (في*

الاستخدام والمهنة) لعام 1958؛ وإعلان منظمة العمل الدولية حول المبادئ الأساسية والحقوق في العمل لعام 1998؛ وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة منصفة لعام 2008.

8. يتعين على السلطات العامة بموجب هذه الالتزامات الدولية أن تدعم استقلال مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بالسياسات الأكاديمية والمناهج وتعيين الموظفين والإدارة الداخلية. حيث يُعتبر الاستقلال المؤسسي في هذه المجالات شرطاً مسبقاً لوجود الحرية الأكاديمية التي تضمن أن الأبحاث والتعليم والمنح التعليمية المستقلة يمكن أن تزدهر، ولكن يجب عدم الخلط بين الاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية. ويقع على كاهل المؤسسات التزام مطلق بضمان أن استقلالها يبسر الحماية للحرية الأكاديمية من بيئة خارجية معادية ويتعين على المؤسسات ألا تسيء استخدام استقلالها بتقويض أو قمع الحرية الأكاديمية داخلياً. كذلك، لا بد من الإقرار بأن المؤسسات تعمل في المجال العام ويترتب عليها التزام عام بأن تخضع للمساءلة العامة والصالح العام. وإن أحد العناصر الأساسية في الحرية الأكاديمية هو حق الموظفين الأكاديميين والباحثين في أن يتم تمثيلهم تمثيلاً مباشراً في جميع هيئات صنع القرار الرئيسية في الجامعات والكليات التي يجب أن تقوم على مبدأ الزمالة. ويتضمن هذا المبدأ ضمانات لحقوق الموظفين الفردية مثل الحرية في تحديد أسلوب التدريس وأولويات البحث والحق في الملكية الفكرية.

ثانياً: تحسين نوعية التعليم

9. يحق لكل مواطن في كل دولة أن يحصل على تعليم نوعي. ويُعتبر توفير التعليم النوعي الذي يلبي قابلية الطلبة واحتياجاتهم تحدياً رئيسياً للتعلم مدى الحياة بدءاً من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وصولاً إلى مزيد من التعليم والتعليم العالي. ويعرف الاتحاد للتعليم النوعي من حيث السياق والثقافة. والنوعية ليست أحادية البعد وليست صريحة على نحو مباشر. فالتعليم النوعي يُعرّف بمُدخلاته (بما في ذلك خلفية الطلبة ومؤهلات المعلمين وظروف العمل وحجم غرفة الصف والاستثمار في التعليم)؛ ويُعرّف بعملية التعليم (بما في ذلك التدريس ومشاركة الأهالي وعمليات التعلم ذات الصلة)؛ ويُعرّف بالمُخرجات المتوقعة (بما في ذلك الاحتياجات الفردية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية). وإن النهج السياقي للنوعية لم يكن في يوم أمراً حتمياً، وذلك لأنه يتوقف على الإبداع والتطوير المستمر.
10. لا يمكن الاستهانة بأهمية التعليم النوعي من أجل تحقيق التعليم النوعي. ولتحقيق هذه الغاية، لا بد أن يحصل المعلمون في جميع مستويات التعليم على تدريب وتأهيل مناسبين. ويتعين على المعلمين أن يواصلوا تطويرهم المهني عند تعيينهم خلال فترة التحاقهم بالمهنة بدعم من قبل موجه كما يجب أن يحصلوا طيلة فترة حياتهم المهنية على تطوير وتعلم مهني مستمر عالي الجودة. ويتعين على السلطات العامة أو أصحاب العمل الآخرين أن يوفروا هذه الفرص للمعلمين فرادى بدون أية تكلفة.
11. ينبغي تصميم بيئة التعليم والتعلم بطريقة تدعم المعلمين والعاملين في التعليم في أداء رسالتهم. ويتعين على السلطات العامة أن توفر البنية التحتية والموارد الضرورية لتلبية احتياجات هذه البيئة.
12. يجب أن يركز التعليم النوعي على بحوث تربوية ذات مصداقية. وينبغي لنتائج هذه البحوث أن تثري نظريات التعليم وتطبيقاته. كما ينبغي أن تستفيد البحوث من التجربة المهنية الفعلية للمعلمين وأن تشاركهم في هذه العملية. وينبغي أن يتوج هذا بخلق صلة لا تنفصم بين التعليم والبحث الأمر الذي من شأنه أن يساعد على خلق مفاهيم ومعارف جديدة وتحسين مهارات فن التدريس (المهارات التربوية).
13. يؤمن الاتحاد بأن على المعلم أن يحافظ على معايير مهنية عالية وأن يكون موضع مساءلة أمام المجتمع. وينبغي وضع المعايير المهنية بمشاركة كاملة لمهنة التعليم في كل دولة. ويجب أن يشعر المعلمون بالثقة بأن معاييرهم وتمييزهم المهنية لها صلة بتدريسهم.
14. يتعين على السلطات العامة أن تضمن بأن للمؤسسات التعليمية مناهج إطار عريض ومتوازن يحدد الحقوق والمسؤوليات المشتركة لجميع الطلبة. وينبغي أن يكون الإطار مرناً بما فيه الكفاية ليسمح للمدارس بتكييفه حسب احتياجات جميع طلابها. ويتعين على المؤسسات التعليمية نفسها أن تكون مسؤولة عن تكييف إطار المناهج ليلائم احتياجات السياق الاجتماعي ذي الصلة.

15. يجب أن تكون الغاية من التقييم واضحة لجميع المعنيين في التعليم. إذ توجد غايات مختلفة لتقييم النظم التعليمية ومجتمعات المدارس والتعليم العالي والمعلمين والطلبة وينبغي الفصل بين هذه الغايات. فعندما يُستخدم أحد أشكال التقييم المصمم لغاية معينة لخدمة غاية مختلفة، سينتج عن ذلك عواقب غير متوقعة، بل وهدامة. ومن الأشكال الهدامة الأخرى للتقييم هي التقييم المفروض ذو المخاطرة العالية. فعلى سبيل المثال تؤدي أنظمة الاختبار المفروضة ذات المخاطرة العالية ونماذج التفتيش المدرسي العقابية إلى تركيز المدارس بشكل رئيسي على ما يتم اختياره والتفتيش عليه وإلى الحد من القدرة على الإبداع وإلى تضيق أفق المناهج وإلى تفويض ثقة المعلمين بأنفسهم. ويطرح هذا أيضاً مخاطر ازدياد تثبيط ونفور الطلبة الذين تقل فرصة تقدمهم وتحصيلهم. وبالتالي يجب أن يتم التفاهم والاتفاق مع المعلمين ونقابات التعليم على جميع أشكال التقييم ذات الصلة بالطلبة والمعلمين والمدارس ومؤسسات التعليم العالي والنظم التعليمية. وبالفعل، إن المبدأ الرئيسي الذي يجب أن يُطبق على جميع أشكال التقييم، بما في ذلك تقييم المعلم، هو التقييم الذاتي. ويتعين أن تُبنى عملية مراجعة المعلم وتقييمه على الثقة والمشاركة الفاعلة لأولئك الذين يجري تقييمهم. ويجب أن تؤدي نتائج هذه العملية إلى تحديد احتياجات التنمية المهنية للمعلمين وتوفير تلك الاحتياجات. ويعني اتباع هذا النهج ازدياد احتمال شعور المعلمين بالحماس والالتزام بهذه العملية بما في ذلك الالتزام بأي معايير مهنية ينطوي عليها التقييم والالتزام بمخرجات التنمية المهنية.
16. ينبغي أن تكون جميع أشكال التقييم بنائية (تكوينية) وليس عقابية. وفي هذا الصدد، يرفض الاتحاد النهج الأدائية في تقييم التعليم. ويؤمن الاتحاد بأن إساءة استعمال فكرة النوعية بشكل واسع لتبرير استخدام أشكال موحدة (قياسية) من الاختبار هو أمر يلحق الضرر بنظام التعليم بأكمله، لأنه يحاول حصر عملية التعليم والتعلم بمؤشرات قابلة للقياس الكمي. وأما الاعتراض القوي للاتحاد فيأتي على استخدام النهج الموحد ذي البعد الأحادي في اختبار وتقييم عمليات التعليم والتعلم. فضلاً عن ذلك، إذا كانت المخاطرة عالية جداً في أي نظام تقييم، فإن التعليم عندئذ سيتوجه إلى تلبية المتطلبات الخارجية القياسية – وهي الظاهرة التي يشار إليها عادة باسم "التدريس من أجل الاختبار". وهذا من شأنه أن يكبت الإبداع والابتكار ويضيق من أفق المنهاج ويقوض الاستقلال المهني. وبعبارة أخرى، فإن التقييم العقابي ذي المخاطرة العالية يقوّض فعالية وثقة المؤسسات التعليمية.
17. يوجد استخدام متزايد للأدوات أحادية البعد التي تركز على المخرجات فقط، مثل الاختبارات الموحدة أو جداول الترتيب أو جداول التصنيف، كأدوات لصنع السياسات. ويتعين على السلطات العامة أن تتحسّب لإساءة الاستخدام المحتملة للبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) في إدارة وتخطيط نظم التعليم. كما يتعين عليها أن تتجنب استخدام الدراسة التجريبية على تقييم مخرجات التعلم في التعليم العالي (AHELO) في عقد مقارنات يُحتمل أن تكون مضلّة ما بين نظم التعليم العالي على الصعيد الوطني.
18. يعترف الاتحاد بالدور الرئيسي الذي تلعبه القيادة المهنية في المساهمة في التعليم النوعي. فالقائد المهني مهم من أجل تعزيز الاستقلال المهني والتنمية المهنية للمعلم. وتقتضي القيادة في مجال فن التدريس مؤهلات عالية المستوى بما في ذلك المؤهلات التربوية للمعلم. ويتعين على أولئك الذين يتولون مناصب قيادية في المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى أن يتلقوا الدعم والتدريب المحدد الذي تقتضيه أدوارهم. وينبغي إشراك أولئك المسؤولين عن قيادة معلمين آخرين بشكل دوري في تلك الأنشطة التي تعزز التعليم والتعلم الفعالين في غرفة الصف. وينبغي أيضاً أن يوفر لهم الدعم والموارد المناسبة واللازمة لأداء واجباتهم بفعالية. وينبغي أن تقوم القيادة على مبادئ الزمالة والعمل الجماعي وعمليات صنع القرار بشكل ديمقراطي وإدراك أهمية الحوار والتعاون.
19. يلعب التعليم العالي والبحث دوراً رئيسياً في استدامة قطاع التعليم بأكمله، ولا سيما من خلال إعداد المعلمين والبحوث التربوية. وقد شهد قطاع التعليم العالي والبحث في السنوات الأخيرة سلسلة من الهجمات التي أدت إلى تفويض مبادئ الحرية الأكاديمية والزمالة والقيمة الجوهرية لاكتساب المعرفة ونقلها وتحليلها. وإن التوجهات العالمية نحو الاستغلال التجاري والتنافس في قطاع التعليم العالي من شأنه أن يهدد الجودة والإنصاف. ولا بد من عكس هذه التوجهات. حيث يتمتع قطاع التعليم العالي والبحث بالقدرة على إيجاد حلول لأكثر التحديات إلحاحاً في المجالات العلمية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية التي نواجهها في يومنا هذا. ويسهم التعليم العالي والبحث في تنمية ورفاه الأفراد من خلال التنمية الشخصية للطلبة ومن خلال تنمية المجتمع بأسره.

ثالثاً: تعزيز المساواة من خلال التعليم الشمولي (الجامع)

20. تقع على عاتق السلطات العامة مسؤولية ضمان حصول جميع المواطنين على تعليم عالي الجودة يناسب احتياجاتهم. وبدعم من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسلسلة من الصكوك الدولية ومتعددة الأطراف، يؤكد الاتحاد على

وجوب إزالة جميع العوائق أمام التعليم من أجل جعله في متناول جميع الأشخاص بغض النظر عن النوع الاجتماعي (الجنس) أو الخلفية أو الخصائص الشخصية. وبالتالي فإن الاتحاد يعزز مفهوم تكافؤ الفرص والوصول إلى جميع مستويات التعليم. ويجب ألا يتم حرمان أحد بسبب الفروق المدركة بما في ذلك تلك الفروق على أساس الجنس أو العرق أو القومية أو الميول الجنسي أو الدين أو الخلفية الثقافية أو الاقتصادية و الخصائص الشخصية. ويتعين مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق أقصى إمكاناتهم.

21. يعني التعليم الشمولي (الجامع) أنه ينبغي تعليم جميع الطلبة معاً بنفس المعايير العالية، وأن يتم ذلك قدر الإمكان في نفس المؤسسة التعليمية، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الخلفية القومية أو الثقافية أو الاقتصادية أو القدرات البدنية أو العقلية. غير أن الاتحاد يدرك بأنه من أجل ضمان توفير أفضل الفرص لبعض الطلبة ليتطوروا إلى أقصى مستوى ممكن، قد يقتضي الأمر توفير مرافق وخدمات منفصلة. ومن الأهمية بمكان وجود علاقة قوية بين المرافق المتخصصة والعامة التي تتيح تبادل المعارف والمهارات التربوية وترقى بالتعاون المؤسسي. ويجب على الخبرة التعليمية للطلبة أن تغرس فيهم مفاهيم المساواة والتسامح واحترام التنوع.

22. يُعتبر التعليم الشمولي (الجامع) بنفس القدر من الأهمية للدول النامية كما هو الحال للدول المتقدمة. حيث من شأن عمليات الإقصاء المعقدة أن تفاقم من حالات عدم المساواة في التعليم في مختلف أنحاء العالم. ويتم محاكاة حالات عدم المساواة هذه في مجالات أخرى في المجتمع. أما في سياق التعليم الشمولي، يواجه الطلبة تحديات التنوع بشكل مباشر ويتعلمون كيف يكونون مواطنين أكثر رعاية ومسؤولية في سن مبكرة. وينطوي التعليم الشمولي الحقيقي على تحدي ويتطلب موقفاً مبادراً واستباقياً من جانب السلطات العامة والمعلمين والعاملين في التعليم والطلبة والأهالي والمجتمع المدني من أجل شمول الطلبة من مختلف الخلفيات وذوي قدرات التعلم والقدرات البدنية المختلفة في نفس المرفق التعليمي.

23. توضح الصعوبات التي تواجه تنفيذ أجندة التعليم للجميع مشاكل العالم النامي في تحقيق أجندة التعليم الشمولي. حيث توجد أعداد كبيرة جداً من الأطفال والمراهقين والبالغين ممن لا يستطيعون الحصول حتى على التعليم الأساسي والمهارات الأساسية. ولقد أدى عدم كفاية الاستثمار في التعليم وعدم كفاية مساعدات التنمية الدولية إلى إعاقة تحقيق أهداف التعليم للجميع. ولقد أدى النقص في أعداد المؤهلين من المعلمين وغيرهم من العاملين في التعليم للمجموعات المهمشة ومشاكل حالات عدم المساواة في الجنس والاستخدام المستمر لعمل الأطفال والافتقار إلى الاهتمام في كافة مستويات التعلم إلى تفاقم المشكلة. ويؤمن الاتحاد بأن اعتماد نظام تمويل وحوكمة مختلف بشكل جذري وأكثر شمولية لأجندة أهداف التعليم للجميع سيكون أكثر فعالية في تلبية احتياجات أولئك الذين لا يستطيعون الحصول على التعليم.

24. يعتقد الاتحاد أن القضايا المتعلقة بالجنس تشكل جانباً محورياً من جوانب التعليم الشمولي، لأنها تؤثر في جميع المشاركين في التعليم. وينبغي تحدي جميع أشكال تمييز الجنس واستئصالها من التعليم من أ بكر مرحلة ممكنة. ويتعين على السلطات العامة أن تعزز المشاركة الكاملة للفتيات والنساء والأولاد والرجال في التعليم في جميع المستويات. ويجب أن تكون أيضاً حساسة تجاه قضايا الجنس فيما يتعلق بالتحصيل العلمي والتوظيف والاستخدام والحوكمة في التعليم. ويتعين على مؤسسات التعليم ونقاباته أن تعزز إستراتيجيات شاملة لإدماج الجنس.

25. يُعتبر إعداد المعلمين وتدريبهم قبل الخدمة وأثناءها أيضاً أمراً أساسياً لتزويد المعلمين بالمعارف والمهارات لتقديم الخدمات المناسبة للطلبة الذين ينحدرون من خلفيات مختلفة ويأتون بقدرات وتوجهات مختلفة. ويتعين على السلطات العامة أن توفر التمويل الكامل لهذا الإعداد والتدريب والتنمية المهنية للمعلمين وأن يستهدف ذلك كله مساعدة المعلمين على تقبل التنوع واستخدامه لتعزيز خبرات التعلم، بما في ذلك من خلال استخدام تكنولوجيا معلومات واتصال جديدة في غرفة الصف. وتُعتبر البرامج التعريفية المصممة على نحو جيد مهمة للمحافظة على الداخلين الجدد إلى المهنة وتمكينهم من أداء عملهم بفعالية.

26. يُعتبر وجود أعداد كافية من موظفي الدعم المؤهلين ضرورياً كذلك ضمن بيئات التعلم ليقوموا بشكل فاعل بخدمة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. وإن الشراكة والعمل الجماعي مهمان بين موظفي التعليم والدعم المختلفين في المؤسسات التعليمية من أجل ضمان حصول المعلمين وموظفي الدعم والطلبة على أفضل نصح وإرشاد حينما يتعاملون مع حالات الصراع التي تنشأ فيما يتعلق بالشمولية.

27. من أجل تعزيز مفهوم السياق التعليمي الشمولي، سواء من حيث الطلبة والمدرسين، يتعين على قيادة وحوكمة المؤسسات التعليمية أن تكون أكثر شمولية وينبغي أيضاً أن تتضمن دوراً فاعلاً للمعلمين بالتعاون مع الأهالي والطلبة.

28. يجب أن يكون التعليم العالي متاحاً لجميع أولئك الذين يستوفون معايير الالتحاق ذات الصلة ويجب ألا تحدده الوسائل المالية أو الأصول الاجتماعية للطلبة المحتملين. ويعني هذا من الناحية المثالية أن التعليم العالي يجب أن يكون مجانياً بلا رسوم ولا مصاريف.

رابعاً: تعزيز التعليم كمهنة

29. يُعتبر التعليم مهنة تقع في قلب عملية تعلّم الأطفال والشباب وتنميتهم اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً. ويُعتبر التعليم أمراً مهماً في نقل وغرس القيم الاجتماعية مثل الديمقراطية والمساواة والتسامح والتفاهم الثقافي واحترام الحريات الأساسية لكل شخص. وينبغي أن تتضمن المهنة مجموعة من المعايير المهنية والأخلاق والشروط والحقوق. وينبغي أن تكون هذه المعايير مشابهة للمعايير المهنية والأخلاقية للمجموعات المهنية الأخرى التي تقتضي مؤهلات مماثلة. وينبغي تطبيق المعايير المهنية في مهنة التعليم على جميع المعلمين على جميع المستويات، في القطاعين العام والخاص. وينبغي ترسيخ هذه المعايير المهنية خلال برامج إعداد المعلمين.
30. تحتاج جاذبية مهنة التعليم إلى تحسين على نحو عاجل. فالجيل الحالي من المعلمين يهرمون ومما يثير القلق أن هناك أعداد من المعلمين الجدد الذين يتركون المهنة في السنوات الأولى من العمل. وتقع المسؤولية على السلطات العامة وقادة مؤسسات التعليم ليضمنوا بقاء مهن التعليم والمهن الأكاديمية والبحث جذابة للموظفين الحاليين والمحتملين على حد سواء، وذلك بضمان أن تكون ظروف العمل وترتيبات الضمان الاجتماعي وخطط المعاشات التقاعدية والرواتب جذابة ومماثلة لتلك التي تحظى بها مهن أخرى تقتضي نفس المستوى من المؤهلات. وينبغي أن يكون الالتزام المهني للمعلمين والأكاديميين تجاه التعليم ورفاه طلبتهم موضع تقدير واحترام. ويتعين على الحكومات وأصحاب العمل أن يمنحوا الأولوية القصوى لتعزيز الاستقلال المهني للمعلمين وثقتهم بنفسهم في الأحكام المهنية والتربوية التي يتخذونها ومن خلال التأكيد على الحق في الحرية الأكاديمية وإجراء البحوث، لأن هذا الأمر ضروري لتعزيز جودة التعليم والتعلّم. وفي هذا السياق، يتمتع الأمن الوظيفي بأهمية قصوى وينبغي رفض تحويل مهنة التعليم والبحث إلى وظائف هشة ومؤقتة لأن ذلك يلحق ضرراً جوهرياً بالمهنة.
31. تستحق مكانة المعلمين الشباب والموظفين الأكاديميين والباحثين والعاملين في التعليم اهتماماً خاصاً. غالباً ما يكون الشباب هم أول من يواجه مسألة العمل بعقود قصيرة المدة وهشة، دون مسار وظيفي واضح للمستقبل. ويجب أن تحظى الهياكل الوظيفية على كافة المستويات التعليمية والبحثية بإمكانية واضحة للتقدم على أساس معايير مهنية ومؤهلات وقبول مسؤوليات مهنية إضافية. وينبغي أن تنتفي أية إمكانية للتمييز على أي أساس في عمليات الترقية.
32. يحظى المعلمون على نحو متزايد بدعم من قبل مزيج من الموظفين المهنيين والإداريين والفنيين والعاملين. ويُعتبر هذا تطوير بالغ الأهمية للتعليم النوعي بالإضافة إلى الشمولية. ويؤكد الاتحاد في هذا السياق على وجوب حصول الموظفين الداعمين على نفس المكانة والحقوق والظروف مثل غيرهم من العاملين في التعليم من ذوي المؤهلات والخبرات الأكاديمية والفنية المماثلة.
33. يجب أن يكون الدخول في مهنة التعليم والأدوار ذات الصلة شمولياً دونما تمييز على أساس الجندر أو العرق أو العمر أو الميول الجنسي أو الإعاقة أو المعتقدات سواء سياسية أو دينية أو الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية. ويتعين على السلطات العامة أن تدعم وتراقب ممارسات العمل والتوظيف لضمان عدم حدوث تمييز.
34. ينبغي توفير إعداد المعلمين في مؤسسات التعليم العالي وصولاً إلى مستوى عالي من التأهيل، بما في ذلك فرص الالتحاق بالدراسات العليا وينبغي توفير التمويل الكامل لذلك. غير أن المؤهلات التي يتم الحصول عليها عند إكمال برنامج إعداد المعلمين لا تعني بحال من الأحوال نهاية التنمية المهنية للمعلم. حيث يتعين تقديم البرامج التعريفية المنهجية للمعلمين المؤهلين حديثاً حول الاستخدام في هذه المهنة. وينبغي أن تكون التنمية المهنية المستمرة والممولة بالكامل استحقاقاً يتمتع به المعلمون جميعهم. وإذا ما أردنا للتنمية المهنية أن تكون فعالة، يتعين عندئذ إشراك المعلمين في تحديد احتياجاتهم من التنمية المهنية والشعور بامتلاكهم للتنمية المهنية التي توفر لهم. ويتعين على كل حكومة أن تسعى للاتفاق مع نقابات المعلمين حول إستراتيجيات تنمية مهنة التعليم. ويقرّ الاتحاد بأن العديد من نقابات المعلمين تقدم أشكالاً جيدة من التنمية المهنية لأعضائها وللمعلمين عموماً وعليه، يحثّ الاتحاد الحكومات وأصحاب العمل على تعزيز وتمويل فرص التعلّم التي توفرها النقابات. وبتوفير هذا الدعم، سيتمكن المعلمون من الحفاظ على معايير عالية في مهنتهم.

35. تساعد مدونات السلوك والقيم المهنية وتدعم الأحكام المهنية التي يصدرها المعلمون ويتعين على المعلمين أن يكونوا مسؤولين مسؤولية جماعية عن صياغة هذه المدونات ووضعها موضع تنفيذ. وتساعد هذه المدونات في دعم التزام المعلمين تجاه مهنتهم وتجاه الطلبة والزملاء والأهالي والمجتمعات المدرسية. وتحظى هذه المدونات بأهمية بالغة في الحفاظ على معايير مهنية عالية في أي مؤسسة تعليمية وتعمل على رفع مستوى الرضا الوظيفي المهني وتغرس شعوراً بقيمة الذات بين المعلمين. ومن الأهمية بمكان حينما يجري تأسيس أي مجالس مهنية للمعلمين أن تحظى بدعم مهنة التعليم ونقابات المعلمين.

36. في الوقت الذي تهدف فيه المؤسسات التعليمية إلى خدمة عدد متزايد من الغايات المعقدة، ينبغي الحفاظ على قيم التداول والشراكة وصونها على الرغم من وجود توجهات لتعزيز الفعالية والكفاءة قبل كل شيء. وتقتضي بيئة التعليم الشمولي في حد ذاتها أن يعمل مختلف المشاركين معاً ولا سيما المعلمين وغيرهم من الموظفين العاملين في التعليم والطلبة والأهالي بروح من التفاهم المشترك للعملية التعليمية والقبول والانفتاح المشترك للرأي والرأي الآخر. ولذلك، ينبغي تقوية القيادة الجماعية/التعاونية والديمقراطية في المؤسسات التعليمية.

خامساً: تقوية نقابات التعليم بصفتها شريكاً أساسياً في المجتمع المدني

37. تظهر قوة التعاون الإستراتيجي والمنظم جلية بين مهنيي التعليم أنفسهم. وتعتبر نقابات العمال المنظمة والمستقلة والديمقراطية والممثلة من المساهمين الفعالين في تطوير السياسة التعليمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتلعب النقابات أيضاً دوراً أساسياً في ضمان احترام المعايير والأخلاق المهنية. وينبغي تطبيق حرية التنظيم وتشكيل نقابات تمثيلية ديمقراطية مستقلة على المعلمين والعاملين في التعليم في جميع المناطق وعلى جميع المستويات وفي جميع المؤسسات التعليمية، سواء العامة منها والخاصة. ويتعين على السلطات العامة من جهتها أن تحترم الحقوق النقابية بما في ذلك الحق في الإضراب.

38. تلعب نقابات التعليم دوراً مهماً في عملية الحوار في المجتمع بين سلطات التوظيف والسلطات العامة والموظفين وتهدف هذه العملية إلى المناقشة البناءة لجميع القضايا والمسائل ذات الصلة بالعمل في السياق التعليمي. وينبغي أن يُبنى الحوار الاجتماعي على احترام جميع الشركاء وأن يهدف إلى تحسين جودة ومكانة التعليم والمعايير والظروف المهنية. ويجب أن تكون النقابات شركاء متساويين في عملية الحوار الاجتماعي هذه. وتتفاوض النقابات بشكل جماعي نيابة عن المعلمين وغيرهم من العاملين في التعليم. ويجب أن يُسمح لنقابات التعليم أن تتخذ إجراء نقابية تقليدية في حال تعرض أعضاؤها لمعاملة ظالمة أو لم تؤخذ همومهم على محمل الجد. ويجب التفاوض مع النقابات من خلال عملية المفاوضة الجماعية على الرواتب وظروف العمل والهيكل الوظيفية للعاملين في التعليم.

39. خلال العقد الماضي، قام الاتحاد ببناء شراكة مهمة مع منظمات المجتمع المدني المشاركة في الحملة العالمية للتعليم (GCE). وقد غدا من الجلي أن التعليم النوعي يستفيد من العلاقات القوية بين النقابات والمجتمع المدني. وفضلاً عن ذلك فإن التعاون مع المجتمع المدني من شأنه أن يقوي القيم الاجتماعية للتعليم بالمساهمة في السلام والديمقراطية والبيئة والتفاهم بين الثقافات.

سادساً: تعزيز التضامن في التعليم على المستوى الدولي

40. تعتبر التبادلات والاتصالات الدولية مساهماً مهماً في تطوير التعليم في عالم اليوم. وينبغي تشجيع وتيسير هذه الاتصالات والتبادلات على أي مستوى كان؛ فلا يمكن التقليل من شأن الدرجة التي تحسّن فيها التفاهم والتعاون الدوليين والاحترام المتبادل. وفي هذا السياق، ينبغي تشجيع وتيسير تبادل الطلبة والمعلمين والموظفين الأكاديميين وباحثي التعليم العالي بين المدارس ومؤسسات التعليم فضلاً عن التبادلات بين السلطات الحاكمة والهيئات المؤسسية الأخرى.

41. يمثل الاتحاد حركة نقابية دولية تقدر الشراكة والتضامن ولا تتأثر مبادئها بالتنوع أو الأزمة. ويظهر من التجربة أن الروابط العالمية تقوى بمرور الوقت لأن الهموم المشتركة بين موظفي التعليم في جميع أنحاء العالم تكون مصدر إلهام لاتخاذ إستراتيجيات مشتركة للتعامل مع التحديات المتشابهة. كما تتعزز قوة الحركة النقابية الدولية للتعليم بالتعبير عن التضامن من خلال تقديم الدعم المالي أو اتخاذ إجراءات داعمة بشكل متبادل في أوقات الأزمات.

42. يؤكد الاتحاد على وجوب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المنطقة الإفريقية. إذ يُعتبر هذا الدعم ضرورياً لتنمية القارة على الأمد البعيد. ويقتضي هذا، من بين أمور أخرى، مساعدات تنموية أكبر بكثير من بقية العالم لدعم التعليم في المنطقة. وتبقى هناك حاجة لبناء القدرات في جميع قطاعات التعليم وتقوية الروابط بين منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك نقابات التعليم والسلطات العامة في إفريقيا، والمساعدة في وضع شروط للعمل وحقوق مهنية للمعلمين وغيرهم من العاملين في التعليم مما يتيح للتعليم والبحث أن يزدهرا.
43. يُعتبر التعليم بمثابة مفتاح توحيد الأمم وتقريب الشعوب من بعضها وتوجيهها نحو الإنسانية. ونجد أن المجتمع المدني في أجزاء عديدة من العالم يعاني بسبب ظروف الصراعات المسلحة والقمع والحروب. وبالتالي من الأهمية بمكان أن نعترف بالدور بالغ الأهمية للتعليم في المساهمة في بناء ثقافة السلام وشجب الحالات التي تشهد تفويضاً للتعليم من أجل مهاجمة الديمقراطية والتسامح. ويشدد الاتحاد على أهمية إعادة بناء نظم التعليم في حالات ما بعد الصراع.
44. لا يتفق الاتحاد مع آراء المنظمات الحكومية الدولية الاقتصادية والمالية التي تنظر إلى التعليم على أنه مجرد مشروع تجاري يجب تداوله لتحقيق مكاسب اقتصادية خاصة. ويعمل الاتحاد بجد في إطار المنظمات الدولية التي تعمل في التعليم. وتشمل هذه المنظمات - على سبيل المثال لا الحصر - اليونسكو ومنظمة العمل الدولية والاتحادات النقابية العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث يدعم الاتحاد الرسالة التعليمية لهذه المنظمات التي تتوخى تطوير التعليم باعتباره ركيزة أساسية في المجتمع.

سابعاً: استخدام التكنولوجيا لتعليم نوعي

45. توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) الجديدة إمكانيات مثيرة لتعزيز جودة التعليم. وإن برمجيات التعليم التفاعلية والمكتبات الرقمية المفتوحة وأشكال التفاعل الجديدة بين الطلبة والمعلمين والعاملين في التعليم والمجتمع ليست سوى طرق قليلة يمكن من خلالها إثراء التعليم بدمج هذه التكنولوجيات في الأنشطة التقليدية لغرفة الصف. وتوفر هذه الأدوات موارد غنية وقوية للمعلمين لمساعدتهم في عمليات التعليم والتعلم. ويلعب المعلمون والموظفون الأكاديميون وباحثو التعليم العالي وغيرهم من العاملين في التعليم دوراً متزايد الأهمية في دمج التكنولوجيا في التعليم كمدربين أو سلطات في البيئة التكنولوجية والغنية بالمعلومات التي يعيش فيها الطلبة في يومنا هذا.
46. إن الاستخدام الأفضل لهذه التكنولوجيات الجديدة هو كمكمل وليس كبديل للتدريس في غرفة الصف. ولهذا يقتضي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم مزيداً من التفكير في برامج تدريب وتنمية المعلمين والمناهج والعبء التدريسي للمعلم والبنية التحتية لمؤسسات التعليم وتحسينها. ويقتضي ذلك أيضاً حل مسألة الإنصاف في الوصول إلى هذه التكنولوجيات في مختلف أنحاء العالم. وما لم يتم تسخيرها بفعالية وإتاحتها على نطاق واسع فستسهم في اتساع الفجوة بين المجتمعات الأغنى والأفقر في جميع أنحاء العالم. فضلاً عن ذلك، ينبغي تسخير التكنولوجيا كأداة لتحسين التنمية الشخصية والمهنية من خلال تطور العلاقات بين الطلبة أنفسهم وبين الطلبة والمعلمين وغيرهم من العاملين في التعليم.
47. تقدم وسائل الإعلام الاجتماعية الجديدة طرقاً للتواصل بين مختلف الثقافات. ويدرك المعلمون أن هذه الوسائل أداة مهمة في بناء عالم قائم على المساواة والديمقراطية والتضامن. وفي غرفة الصف، تستطيع وسائل الإعلام الاجتماعية أن تساعد الإنسانية في النهوض من خلال ربط الطلبة والمعلمين في مواقع جغرافية مختلفة. ويتعين استخدام هذه الأدوات لتعليم الطلبة قيمة الثقافات المختلفة من خلال تحفيز تعلم اللغة والتبادل بين الثقافات.
48. وقد سُخرت وسائل الإعلام الاجتماعية لإحلال الديمقراطية في أماكن خضعت في السابق لأنظمة ديكتاتورية وفساد. وتستخدم نقابات التعليم هذه الأدوات كوسائل قوية للتواصل مع أعضائها. ويمكن لوسائل الإعلام الاجتماعية أن تقوي الديمقراطية داخل النقابات بحيث توفر أشكالاً جديدة من النقاش والتشاور. ويمكن أن تكون أدوات قوية لتعزيز المشاركة لأنها تتيح للأعضاء أن يكونوا أكثر انخراطاً بشكل مباشر في وضع إستراتيجيات النقابة وتطوير أنشطتها وخدماتها. وعلاوة على ذلك، فإنها تيسر منتديات جديدة للتعاون بين النقابات والمجتمع المدني على نطاق أوسع.

ثامناً: تعزيز التعليم من أجل العيش والحياة

49. في الوقت الذي تنمو فيه التحديات التي تواجه المواطنين على نحو أكثر اتساعاً وتعقيداً من أي وقت مضى، لا يمكن لتجربة المرء في التعليم أن تتوقف عند السنة الأخيرة من التعليم الإلزامي. حيث يجب أن تتخذ نظم التعليم نهج التعلم مدى الحياة وتوفر فرصاً للطلبة من جميع الأعمار. وهذا له أهمية بالغة للنساء البالغات اللواتي حصلن على مستوى أدنى من التعليم في الأجيال السابقة. ويستحق التعلم مدى الحياة اهتماماً خاصاً في التعليم المهني والعالي، لأن هذه القطاعات لا توفر المهارات فقط لمهن جديدة وإنما مواصلة التنمية الشخصية لإعداد المواطنين للتعامل مع التحديات العالمية الجديدة.
50. يجب على نظم التعليم أن تتكيف مع التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والبيئية. وفي هذا الصدد، يجب أن يشكل نظام التعليم المهني المتمتع بموارد كافية جزءاً أساسياً من أي نظام تعليم حديث. ويحتاج المعلمون وغيرهم من العاملين في التعليم في هذا القطاع مزيداً من التنمية المهنية المستمرة لتمكينهم من مواكبة البيئة الاجتماعية والاقتصادية سريعة التغير التي يقوموا بإعداد طلبتهم من أجلها.
51. ينبغي لنظم التعليم أن تغدوا أكثر وعياً بمساهمتها في صحة الطلبة. إذ يجب أن تعزز الوعي الصحي ومهارات الحياة التي تمكن الطلبة أن يكونوا مسؤولين أكثر عن صحتهم وعن صحة الآخرين من حولهم. ويتعين على مرافق خدمات الطعام والشراب في مؤسسات التعليم أن توفر نظاماً غذائياً صحياً، وينبغي أن تتضمن المناهج برامج لتحسين النظافة الشخصية وتقديم المشورة بشأن السلوك الجنسي والإنجابي.
52. تتحمل نظم التعليم مسؤولية مساعدة الطلبة في أن يصبحوا واعين بشأن التحديات التي تواجه العالم الحديث ويعرفوا كيف يواجهونها. وينطبق هذا بشكل خاص فيما يتعلق بمستقبل الكوكب والحاجة إلى التنمية المستدامة. ويجب أن يكون التعليم في مجال التنمية المستدامة الآن جزءاً لا يتجزأ من المنهاج الدراسي في جميع مؤسسات التعليم. وبصفتهم مواطني ومستهلكي المستقبل، يجب أن يتم توعية الطلبة حول الأثر الذي يُحدثه البشر على البيئة وبوجه خاص الأثار المترتبة على استمرار وجود الثقافة الاستهلاكية في المجتمع من أجل مستقبل هذا الكوكب. وينبغي إدراج التنمية المستدامة في صلب الإطار المنهجي المقرر.

ملخص

- (1) التعليم هو حق من حقوق الإنسان وصالح عام؛ وينبغي تمويله وتنظيمه من قبل القطاع العام.
- (2) يجب على السلطات العامة أن توفر إطاراً قانونياً للتعليم في دولها يحدد مبادئ العدالة والإنصاف والجودة التي يقوم عليها التعليم.
- (3) يتعين على السلطات العامة أن تحترم وتنفذ الاتفاقات الدولية حول حقوق العاملين في التعليم في التنظيم والمفاوضة الجماعية وحول مكانة المعلمين وغيرهم من العاملين في التعليم على جميع المستويات.
- (4) يتعين على السلطات العامة أن تنفق ما لا يقل عن 6% من إنتاجها المحلي الإجمالي على التعليم.
- (5) يتمتع كل شخص بالحق الأساسي في الحصول على تعليم مناسب يمكنه من أن يحقق أقصى إمكاناته وأن يصبح مواطناً مسؤولاً.
- (6) يجب أن يكون التعليم عالي الجودة للجميع.
- (7) يحق لكل طالب الحصول على منهاج واسع ومتوازن في المدرسة والمؤسسة التعليمية التي يلتحق بها.
- (8) يُعرّف التعليم النوعي من حيث السياق والثقافة والنوعية ليست أحادية البعد وليست صريحة على نحو مباشر. فالتعليم النوعي يُعرّف بـمُدخلاته (بما في ذلك خلفية الطلبة ومؤهلات المعلمين وظروف العمل وحجم غرفة الصف والاستثمار في التعليم)؛ ويُعرّف بعملية التعليم (بما في ذلك التدريس ومشاركة الأهالي وعمليات التعلم ذات الصلة)؛ ويُعرّف بالمُخرجات المتوقعة (بما في ذلك مدى تحقيقه للاحتياجات الفردية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية). وإن النهج السياقي للنوعية لم يكن في يوم أمراً حتمياً، وذلك لأنه يتوقف على الإبداع والتطوير المستمر. ويتعين إيجاد التعليم النوعي للجميع وتحسينه على أساس الممارسات الفضلى والخبرات المهنية والبحوث التربوية ذات الصلة.
- (9) يتعين على المعلم أن يحافظ على معايير مهنية عالية وأن يكون موضع مساهلة أمام المجتمع. وينبغي أن يجري تقييم المعلمين بالتعاون مع أقرانهم ومهنيين مختصين. ويجب أن يقوم على الثقة وأن يساعد المعلمين في تحديد احتياجاتهم من التنمية المهنية.

- (10) يجب أن يكون إعداد المعلمين عالي الجودة وأن يوفر فرص الالتحاق بالدراسات العليا. وينبغي أن يعقب ذلك فترة من برنامج منظم للتعريف بالمهنة بدعم من موجهين. ويتعين أن يحظى المعلمون طيلة فترة مهنتهم بالدعم من خلال حقهم في الحصول على تنمية مهنية مستمرة وذات جودة عالية وممولة بالكامل.
- (11) ينبغي أن يُمنح المعلمون مكانة مهنية عالية في المجتمع بما يتناسب ومسؤولياتهم المهنية ومؤهلاتهم ومهاراتهم والمساهمة التي تقدمها مهنتهم في تنمية المجتمع.
- (12) يجب أن تكون رواتب وخطط معاشات التقاعد وظروف خدمة أولئك العاملين في التعليم مماثلة لتلك التي تحظى بها مجموعات أخرى في المجتمع بنفس المستوى من المؤهلات.
- (13) ينبغي توفير التعليم على أساس الوصول المتساوي ومبدأ إتاحة الفرصة للجميع. ويجب ألا يكون هناك أي تمييز سواء كان على أساس الجندر أو الإعاقة أو الدين أو العرق أو القومية أو الميول الجنسي أو الخلفية الثقافية أو الاقتصادية أو الخصائص الشخصية.
- (14) يجب أن يكون التعليم شمولياً وأن يغرس مفاهيم المساواة والتسامح واحترام التنوع.
- (15) يجب أن يكون التعليم العالي متاحاً لجميع أولئك الذين يستوفون معايير الالتحاق المطلوبة ويجب ألا تحدده الحواجز المالية أو الاجتماعية. وينبغي حمايته من الاستغلال التجاري والتنافس.
- (16) يجب أن يولي التعليم اهتماماً خاصاً بقضايا تتعلق بالجندر وخاصة قضايا تتعلق بتنميط الجندر (رسم صور نمطية للجندر) والعوائق القائمة على الجندر التي تعترض سبيل المشاركة في التعليم لأنها تؤثر في جميع الطلبة والعاملين في التعليم.
- (17) يتعين الاعتراف بالتعليم على جميع المستويات بأنه نشاط مهني وأن يُمنح نفس الاحترام والمكانة مثل المهن الأخرى المشابهة في المجتمع.
- (18) يتعين على المعلمين أن يلتزموا بمدونة أخلاق وقيم مهنية لتعزيز مكانتهم.
- (19) يتعين على العاملين في التعليم أن يشاركوا في مسؤولية إدارة مؤسساتهم وتنميتهم المهنية. ويتعين عليهم الدخول في شراكة مع الجهات المعنية الأخرى مثل الأهالي والطلبة لتحسين وتنمية مؤسساتهم التعليمية.
- (20) تلعب نقابات التعليم المستقلة والديمقراطية والممثلة دوراً بالغ الأهمية في تنمية وتوفير تعليم عالي الجودة في المجتمع. وينبغي أن تُمنح دوراً كاملاً في المناظرات والحوارات الدائرة حول توفير التعليم وجودته، وينبغي الاعتراف بها لغايات المفاوضة الجماعية بصفقتها الممثل الرسمي للمعلمين وغيرهم من العاملين في التعليم.
- (21) إن التضامن والشراكة الدوليين في الاتحاد مع منظمات الأعضاء وعالمياً مع المؤسسات الحكومية الدولية المسؤولة عن وضع سياسات التعليم يسهمان مساهمة رئيسية في تنمية وتوفير التعليم النوعي للجميع.
- (22) يمكن أن تكون التكنولوجيات الحديثة بمثابة مساعدات ومكملات للتعليم والتعلم من أجل تعزيز جودة التعليم. ويجب أن تكون متاحة للجميع.
- (23) يجب توفير التعليم للناس طيلة فترة حياتهم ويجب أن يعزز التعليم معيشة صحية ومستدامة.